الموقف التركي من قضية لواء الاسكندرونة (١٩٣٨- ١٩٣٩)

The Turkish position on the Alexandretta issue 1938-1939

كافي جابر دالم

Kafy Jaber Dalem

مدرس مساعد

الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

Jabrkafy93@gmail.com

07824898235

الملخص

ظهرت مشكلة الاسكندرونة عام ١٩٣٦ وتم بشكل نهائي ضمها لتركيا في عام ١٩٣٩ قبل شهور قليلة من قيام الحرب العالمية الثانية، عندما ادعت فرنسا دولة الانتداب ، بأنها لا تملك الحق لتسليم هذا الاقليم الى سوريا، ورفضت سوريا قبول القرار الذي اتفقت عليه كل من فرنسا وتركيا دون موافقة من السوريين، وقد خلف هذا الموقف تأثيرا سلبيا على العلاقات بين سوريا وتركيا ، ان الموقف الذي ادى الى مشكلة لواء الاسكندرونة (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) في العصر العثماني كانت المنطقة تعرف باسم (سنجق الاسكندرونة) وكانت تابعة لولاية سوريا، غير ان فرنسا التي كانت قد وصلت الى ترتيب سري مع بريطانيا لتقسيم الاراضي العثمانية، مصممة على تملك كل من سوريا ولبنان، وتم تحقيق ما طمحت اليه من خلال نظام الانتداب الذي تقرر في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ وفقا للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، ومنذ ذلك الوقت سعت تركيا وبذلك جهودها في سبيل الحاق اللواء بأراضيها وانتزاعها من سوريا ، طوال عامي ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، وبعد مفاوضات مطولة مع الجانب الفرنسي وتدخل عصبة الأمم تنازلت فرنسا بوصفها الدولة المنتدبة بشكل رسمي عن لواء الاسكندرونة لصالح تركيا في عام ١٩٣٩.

الكلمات المفتاحية (تركيا - لواء الاسكندرونة – سوريا – الانتداب – فرنسا).

Abstract:

The Alexandretta problem emerged in 1936 and was finally annexed to Turkey in 1939, a few months before the outbreak of World War II, when France, the mandate power, claimed that it did not have the right to hand over this region to Syria. Syria refused to accept the decision agreed upon by France and Turkey without the consent of the Syrians. This position had a negative impact on relations between Syria and Turkey. The position that led to the Alexandretta problem (1918-1936) During the Ottoman era, the region was known as the Sanjak of Alexandretta and was affiliated with the Syrian state. However, France, which had reached a secret arrangement with Britain to divide the Ottoman lands, was determined to own both Syria and Lebanon. This aspiration was achieved through the mandate system that was decided on June 28, 1919, in accordance with Article 22 of the League of Nations Covenant. Since that time, Turkey has sought to annex the Sanjak to its lands and seize it from Syria, throughout the years 1938- 1939, after lengthy negotiations with the French side and the intervention of the League of Nations, France, as the mandatory power, officially ceded the Sanjak of Alexandretta to Turkey in 1939.

Keywords (Turkiye - Alexandretta - Syria - Mandate - France).

المقدمة

يتناول البحث مشكلة من أهم المشاكل العالقة بين العرب والأتراك التي أفرزتها السياسة الدولية بين الحربين، وهي مشكلة لواء إسكندرونة، وتقدم قضية لواء إسكندرونة مثالاً واضحاً للنتائج التي نجمت عن السياسة الفرنسية في سورية خلال فترة الانتداب، ولاسيما أنها أدت دوراً كبيراً في خسارة هذه المنطقة المهمة، وقد استحوذت مشكلة لواء إسكندرونة اهتمام الكثير من الدارسين، وصدر في هذا المجال عدد كبير من الدراسات، ولكن بالرغم من ذلك فهناك عدد كبير من الأسباب الوجيهة التي دعت إلى إجراء هذه الدراسة، ومن أهم هذه الأسباب: عدم وجود دراسة شاملة لمشكلة لواء إسكندرونة باللغة العربية، كما إن الدراسات السابقة لم تخلُ من الفجوات التاريخية والسياسية والقانونية، فقد أهملت معظم هذه الدراسات جذور الأزمة، كما أعاد معظمها هذه الجذور إلى الثلاثينيات من القرن الماضي ، على الرغم من أن جذورها تعود إلى أبعد من ذلك، وهذه الدراسة هي محاولة لسد الفراغ في الدراسات السابقة، وإكمال النقص، وتسليط الضوء على أثر السياسة الدولية، والمصالح الدولية المتضاربة.

المبحث الأول
جذور قضية الاسكندرونة والموقف التركي حتى عام ١٩٣٧

يعد لواء الاسكندرونة ((١))، من الناحية الجغرافية جزءا من سوريا من جهة حدودها الشمالية، ويعد الميناء الطبيعي لمدينة حلب منذ العهد العثماني وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويضم اللواء عددا من المدن ابرزها انطاكية ،ابيلات ، قرحان، ارسوز، السويدية ، كساب ، البركة، الأوردي ، الصاو ، قلون ، بلهاس ، وان اصل قضية الاسكندرونة يرجع الى اصل موقف الحكومة الفرنسية المساند لتركيا، والمعادي لتركيا، اذ عندما دخلت القوات الفرنسية سوريا في ٢٤ تموز ١٩٢٠ ، بدأت المأساة في اتفاق عقده الفرنسيون والاتراك في ١١ آذار ١٩٢١ عرف باتفاق (انقرة) ((٢)) التي أنهت حالة الحرب بين الطرفين، وأجلت الفرنسيين عن كليكي مقابل امتيازات اقتصادية معينه، وتضمنت مادتها السابعة، وضع لواء الاسكندرونة ضمن نظام اداري خاص يمنح فيه الاتراك تسهيلات خاصة، وأختيار اللغه التركية لغة رسمية في اللواء ((٣)). وبانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وحصول فرنسا من عصبة الأمم ((٤)) على الانتداب على

(١) مدينة الإسكندرونة: أسسها الإسكندر الأكبر بعد أن هزم الملك الفارسي داريوس فى معركة أسيوس عام ٣٣٣ قبل الميلاد، لتصبح ممراً تجاريا في عهد الرومان، ثم تحولت إلى ميناء تحت حكم العرب، ثم العثمانيين؛ لتكون طريقا تجاريا إلى حلب والجزيرة العربية وبلاد فارس وهى الآن ميناء تجارى وممر عبور للأتراك والعرب، ومدينة صناعية، وقاعدة عسكرية . للمزيد من التفاصيل ينظر : رضا هلال ، السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الى اربكان والصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٣ .

(٢) معاهدة أنقرة : أوقفت المعاهدة الحرب التركية الفرنسية ، وورد في بنودها تعديل خط الحدود بين سورية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي آنذاك ، وكانت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا، وقد منحت هذه الاتفاقية الأتراك كل ما يريدون الانسحاب من كيليكيا، وتعديل الحدود السورية - التركية لمصلحة تركيا وإقامة نظام خاص في الإسكندرونة يضمن مصالح سكانها من الأتراك، وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز خاص ببعض مناطق سكة حديد بغداد، ولم تتضمن الاتفاقية أي امتيازات اقتصادية أخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Yücel Güçlü, Turco-French Struggle for Mastery in Cilicia and the Ankara Agreement of 1921, The International History Review, Vol. 23, No. 3 , Published by: Taylor & Francis, Ltd., (Sep., 2001), PP. 580-603.

(٣) نزار كريم جواد ، الثورة السورية عام ١٩٥٢ وتطور الحركة الوطنية السورية ، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية ، كلية التربية / جامعة صلاح الدين ، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠٠٧ ، ص ٥ .

(٤) عصبة الأمم: منظمة دولية تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام ١٩٢٠، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، وأنشئت بهدف أن تكون شرطيا دوليا مهمته الحفاظ على السلام بين دول العالم ومنع الحروب والنزاعات، تأسست عصبة الأمم رسميا في ١٠ كانون الأول ١٩٢٠ وهي أول منظمة دولية أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على السلام العالمي، واتخذت تلك المنظمة اسم «عصبة الأمم» ، لكنها لم تضم جميع دول العالم، بل اقتصر مجلسها التنفيذي

سوريا بكاملها عام ١٩٢١، أقرت تركيا بإدارة فرنسا للواء الإسكندرونة ضمن شروط الانتداب كأنه جزء من سوريا ((١)) .

اتفق الفرنسيون مع مصطفى كمال أتاتورك ((٢))،على أن معاهدة أنقرة جاءت تأكيدا للسياسة التي سارت عليها فرنسا من قبل ((٣)) وكانت تقوم على معارضة الهجوم اليوناني ومساندة الحركة القومية التركية ((٤)) ، وقد تعززت العلاقات بين فرنسا وتركيا بعد اعتراف دول الحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بأستقلال دولة تركيا ((٥)) ، وفي ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه أعلنت الجمهورية التركية استقلالها ((٦)) .

وشكلت قضية لواء الاسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سورية وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علماً أن فرنسا كانت أقرت في وثيقة رسمية في وقت سابق بتبعية اللواء لسورية، وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك منها

فقط على الدول القوية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، وكانت اللغات الرسمية التي تعتمدها هي الإنكليزية والفرنسية، وكان الهدف الأساسي لعصبة الأمم هو منع أي حروب مستقبلية بعد الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، لكن تلك العصبة لم تنجح في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، فأدى ذلك إلى انحلالها في نهاية المطاف واستُبدلت بما يعرف اليوم بمنظمة «الأمم المتحدة». للمزيد من التفاصيل ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الاول، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٨٢ – ١٩٠ .

(١) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) مصطفى كمال اتاتورك (١٨٨١ – ١٩٣٨) : جنرال وسياسي تركي ، ولد في سالونيكا ، انتسب إلى المدرسة الثانويّة العسكريّة ، وبعد ذلك التحق بالمدرسة العسكريّة في مقدونيا عام ١٨٩٥ ، وعام ١٨٩٩م التحق بالكليّة الحربيّة في اسطنبول، وتخرّج فيها كملازم عام ١٩٠٢ ، أسس مصطفى كمال أتاتورك بعد تخرجه في المدرسة العسكرية جمعية عبرت عن توجهاته السياسية سميت بجمعية الوطن والحرية ، التي انضوت لاحقاً تحت مظلة جمعية الاتحاد والترقي التي كان لها دور كبير في حرب التحرير والاستقلال وتأسيس تركيا الحديثة شارك في حروب الاستقلال والتحرير ، ومنذ عام ١٩١٩ برز فيها أتاتورك حيث استطاع تحرير كامل الأراضي التركية في صيف عام ١٩٢٢ ، ثم اسس أتاتورك للدولة التركية الحديثة بعد نهاية حرب التحرير ، للمزيد من التفاصيل ينظر : اندرو مانجو ، اتاتورك : السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، ابو ظبي ، كلمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٠٨ .

(٤) هـ. س. ارمسترونغ، مصطفى كمال الذئب الاغبر، دار الهلال للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٥) ضابط تركي سابق ، الرجل الصنم : مصطفى كمال اتاتورك ، ترجمة عبدالله عبدالرحمن ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٣، ص ١٨٤.

(٦) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٤٧١.

جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سورية وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في ٣٠ ايار ١٩٢٦ واتفاقية انقرة الثانية للغرض نفسه في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ ((١)) .

ونصت المادة الثامنة من معاهدة انقرة على أن يكون خط الحدود الفاصل بين تركيا وسوريا مبتدأ من نقطه تنتخب من على خليج الاسكندرونة ، ويمتد جنوب باياس نحو ميدان أكيس ويتصل بالخط الحديدي في محطة جويان بك ويستمر مع خط بغداد الحديدي الذي تبقى مساحته داخل الاراضي التركية حتى نصيبين، ان توقيع هذه المعاهدة في وقت مبكر من انتداب فرنسا على سورية ودون علم أو رأي للحكومة السورية آنذاك مؤشرا على النهج الذي تسعى فرنسا الى تطبيقه ليس على اللواء فقط وانما على مجمل سوريا، كان هدف فرنسا المبكر هو تسهيل السيطرة على البلاد سيطرة شاملة وايجاد الفرقة بين ابناء سورية وخلق قوميات من الطوائف الدينية (مارونية، درزية، علوية، سنية) ، وذلك للقضاء على أي ثورة يمكن القيام بها، وذلك بعد اخماد حركة المقاومة المسلحة التي ظهرت في انحاء سورية عقب الاحتلال ((٢)) .

وفي اتفاقية لوزان عام ١٩٣٦ التي رسمت حدود تركيا الحديثة، أقرت تركيا بأنها تتخلى عن كل الحقوق فى المناطق الواقعة للجنوب من الحدود وضمنها لواء الإسكندرونة ، وظلت الأمور كذلك حتى عام ١٩٣٦ عندما اقترح الفرنسيون منح الاستقلال لسوريا شاملة لواء الإسكندرونة . وعندما قسمت سوريا إلى تسع محافظات عام ١٩٣٦ كان اللواء ضمنها ، وأدى ذلك إلى إرباك أنقرة وإثارة قضية تبعية اللواء لها ، وكان سبب الموقف الفرنسى المفاجئ المؤيد لتركيا أن فرنسا كانت ترغب عشية الحرب العالمية الثانية فى كسب حلفاء لها فى مواجهة المانيا، عدوة فرنسا التقليدية التي أخذت في البرور في أواخر الثلاثينيات، وكانت فرنسا تدرك أهمية أن تكون تركيا حليفة أو محايدة بحكم موقعها الجغرافي وإشرافها على المضائق المائية ((٣)) .

حاول الفرنسيون بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية للحكم من ترتيب علاقتهم بالمستعمرات الموجودة في الشرق، لا سيما في سورية، وبناء على ذلك وقعوا معاهدة صداقة وتحالف مع سوريا في أيلول ١٩٣٦ ، حافظت فرنسا على جميع امتيازاتها مقابل حصول سوريا على استقلالها والانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة بعد ثلاث سنوات من توقيع معاهدة الصداقة والتحالف ،

(١) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، اتحاد الكتاب العرب، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٥٠ .
(٢) نزار كريم جواد ، المصدر السابق ، ص ٦ .
(٣) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

والتي وقعت في باريس تضمنت بنودها أن تصبح سورية دولة مستقلة خلال ثلاثة سنوات من إقرار المعاهدة، وأن تعمل فرنسا على تيسير إدخال سورية إلى عصبة الأمم شريطة احتفاظ فرنسا بقاعدتين جويتين في سورية وأن تسمح ببقاء قوات برية في منطقتي العلويين والدروز لمدة خمسة سنوات وأن يقوم المدربون العسكريون الفرنسيون بتدريب الجيش السوري وأن تمد فرنسا هذا الجيش بالأسلحة والمعدات العسكرية، وفي حالة الحرب تقوم سورية بالتعاون مع فرنسا وذلك بالمحافظة على المطارات وتقديم المساعدات اللازمة في النقد والمواصلات ((١)) .

لم يتسنى لمعاهدة الصداقة والتحالف أن ترى النور وبسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التي كان يرأسها ليون بلوم ((٢)) ، فأن مجلس الشيوخ الفرنسي رفض المصادقة على المعاهدة، وفي غضون ذلك ضمت كل من اللاذقية وجبل الدروز إلى الدولة السورية، وادعت لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية أن عدم موافقتها على المعاهدة ١٩٣٦ يعود إلى أنها لا تنسجم مع مصالح فرنسا فضلا عن ذلك فأن الظروف الدولية التي كانت تنذر بنشوب الحرب العالمية الثانية لا تشجع فرنسا على ترك مصالحها في سوريا ولبنان على وفق معاهدة تدخلهما في عصبة الأمم وتنهي الانتداب الفرنسي عليهما، كما أن استقلالهما سيغري الوطنيين العرب في المغرب العربي لكي يطالبوا الحكم الفرنسي بمعاهدة على غرار المعاهدة الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية عام ١٩٣٦ ((٣)) .

وكان اتراك اللواء في الوقت نفسه قد نشجعوا بتأثير اهتمام الحكومة التركية في شؤون اللواء فألفوا جمعية استقلال هاتاي ، وادعوا بأن مدينة اسكندرونة لم يؤسسها الاسكندر المقدوني بل أسسها الهاتائيون (الحثيون) وهم اجداد الاتراك . وحدثت مصادمات بين العرب والترك ، ولاسيما بين طلاب المدارس قتل فيها بضعة افراد. ولما جاء وقت الانتخابات العامة للمجلس السوري (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦) قاطع أتراك اللواء الانتخابات احتجاجاً على الحكومة السورية ،

(١) نزار كريم جواد ، ص ٣ .

(٢) ليون بلوم (١٨٧٢-١٩٥٠) : سياسي فرنسي ، وُلِد في باريس لعائلة يهودية ، التحق بلوم بجامعة باريس وأصبح محامياً ، تولى منصب رئيس وزراء فرنسا في ثلاث مناسبات الأولى بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، والثانية في عام ١٩٣٨، والأخيرة بين عامي ١٩٤٦ – ١٩٤٧، وقدم سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، عندما هزمت ألمانيا فرنسا في عام ١٩٤٠، أصبح خصمًا قويًا لحكومة فيشي الفرنسية ،حوكم من قبل حكومة فيشي بتهمة الخيانة، وسُجن في معسكر اعتقال بوخنفالد. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Frank N. Magill, The 20th Century: Dictionary of World Biography, Volume 7, Taylor & Francis Publisher, 2013, P, 335.

(٣) نزار كريم جواد ، المصدر السابق ، ص ٤ .

واذاعت جمعية هاتاي في انطاكية بياناً على اتراك اللواء تحتهم على المقاطعة ، وألف العرب (جمعية الدفاع عن الاسكندرونة) ، لمقاومة الدعايات التركية ، ونشطت على الاخص عصبة العمل القومي لبث دعاية عربية واسعة في اللواء والرد على الدعاية التركية ((١)) .

وسمحت الحكومة التركية لبعض الاتراك بأن يذهبوا الى لواء الاسكندرونة ويثيروا الحركة الانفصالية من جانب اتراك اللواء ، ولاريب في ان الحكومة التركية هي التي اثارت هذه الدعاية سواء في الصحف التركية ام في اللواء لتبين للاوساط الدبلماسية والجهات المختصة اهتمام الرأي العام التركي بمصير اتراك لواء الاسكندرونة بعد ان تنال سورية استقلالها، وعلى اثر هذه الحملة الصحفية وهياج الشعب التركي اشار كمال اتاتورك ، رئيس الجمهورية التركية ، في خطبته الافتتاحية التي القاها في المجلس الوطني التركي في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٦ الى قضية الاسكندرونة قائلاً : «ان موضوع اليوم الخطير ذلك الموضوع الذي شغل بال الشعب التركي ، هو مصير منطقة الاسكندرونة وانطاكية ونواحيها المختلفة ، التي يسكنها عنصر تركي يعد من انقى العناصر التركية ، وإنا مضطرون ان نحل هذه القضية محل الاعتبار بكل جد وثبات « ((٢)).

لم يكن الأمر مقتصراً على عدم موافقة الفرنسيين على هذه المعاهدة فقط فقد عارضها الأتراك أيضاً إذ أنهم اعترضوا على قيام دولة مستقلة في سورية تضم إليها ميناء الإسكندرونة الاستراتيجي ذو الأهمية الستراتيجية بالنسبة لها، ولما كانت الحكومة الفرنسسية بحاجة إلى كسب الصداقة التركية بسبب موقعها الأستراتيجي وأهمية دورها ما دامت أوروبا مهددة بقيام حرب عالمية ثانية، ابدت فرنسا استعدادها للتخلي لتركيا عن لواء الاسكندرونة في مؤامرة دولية ، اشتركت فضلا عن فرنسا عصبة الأمم أيضا، فأخلت بذلك فرنسا بعهدها الذي سبق أن قدمته لعصبة الأمم حين كلفتها بالانتداب على سورية وكذلك بعهدها الذي قطعته بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع سورية والذي نص على أن على الدولة المنتدبة أن تحافظ على كيان سورية ولبنان وإلا لا تفرط بأي جزء من أراضيها للغير سواء كان ذلك بالتنازل أم بالتأخير أو بأي طريقه أخرى ((٣)).

(١) مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة ، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧ .
(٢) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
(٣) نزار كريم جواد ، المصدر السابق ، ص ٤ .

المبحث الثاني
الموقف التركي من السياسة الفرنسية وقرارات عصبة الامم في عام ١٩٣٨

ان لواء الإسكندرونة جغرافياً الذي تبلغ مساحته ١٨ ألف كيلومتر مربع، هو إقليم على البحر الأبيض المتوسط يقع في أقصى شمال غرب سورية، ويشكل منطقة جبلية وعرة، تنتهي عندها السلسلتان الغربية والشرقية فيه غابات وأودية وسهول خصبة، وفيه مصب نهر العاصي على شاطىء المتوسط. واللواء كان يتبع ولاية حلب في العهد العثماني، ومن ثم ولاية بيروت في بداية عهد الانتداب الفرنسي، وبعدها الدولة السورية بعد توحيد الدويلات الطائفية السورية التي أنشأها الانتداب الفرنسي، كدولة العلويين ودولة الدروز وسواهما في سورية، إلى أن فصلته عصبة الأمم إدارياً عن سورية في العام ١٩٣٧ ، وجعلته تحت إدارة حاكم فرنسي مرتبط بها، فكان ذلك تمهيداً لسلخه عن سورية نهائياً وإلحاقه بتركيا ، وسكان الإسكندرونة البالغ عددهم تلك السنة (٢٢٠ ألف نسمة من العرب و ١٨٧ ألفاً من الأتراك)، متعددو القوميات، كان فيهم حتى العام ١٩٣٨، أكثرية عربية وأقلية تركية، إلى جانب مجموعة من الأرمن الذين نزحوا إليها هرباً من اضطهاد العثمانيين الأتراك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ((١) .

ان موقف فرنسا من مصطفى كمال وان لم يكن مؤيدا الا انه لم يكن نفس الدرجة من العداء الذي اظهرته له بريطانيا ، وعلى الرغم من ذلك فان في العلاقات الفرنسية ـ التركية ظلت متردية بسبب الموقف الفرنسي من « لواء الاسكندرونة) . ولقد استغلت الحكومة الفرنسية قضية هذا الاقليم من اجل الضغط على تركيا واستعماله في الوقت المناسب من اجل كسبها الى جانبها ، ويظهر ذلك من تطور الموقف الفرنسي حيال هذا الاقليم ، فهي بعد ان كانت تعتبره جزءا من الأراضي السورية مع بداية عهد الانتداب ، عادت واعطته استقلالا ذاتيا واسعا في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٣٨ ، وذلك ارضاء لتركيا ، ولكسب تأييدها في وجه الخطر الايطالي المتصاعد في المتوسط بعد العدوان الايطالي على اثيوبيا ((٢)).

(١) رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة من الاسكندرونة الى البلقان ، رياض الريس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٢) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٧٤ .

ثم كانت الخطوة الثانية في توقيعها لاتفاقية مع الحكومة التركية ، في ٤ تموز من عام ١٩٣٨ ، نظمت عملية الامن الداخلي في الاقليم ، وقضت بتشكيل قوات الامن الداخلي من ستة الاف عنصر تشارك تركيا بـ ٢٥٠٠ عنصراً ، وفرنسا بعدد مماثل ، اما الالف الباقي فيشكل من العناصر المحلية وهكذا نرى بان النفوذ التركي اخذ يتزايد شيئاً فشيئاً في لواء الاسكندرونة ، وذلك مع اشتداد الخطر الفاشي على المصالح الفرنسية ، فقد اعطت الحكومة الفرنسية للاقليم ، استقلاله الذاتي كخطوة اولى ، ثم شاركت تركيا في حفظ امنه كخطوة ثانية ، وذلك بهدف كسب تأييد تركيا في وجه الاطماع الفاشية المنافسة لأطماعها في المتوسط ، وبعد الخطوة الثانية فان أي تنازل تقدم عليه فرنسا سيكون التخلي بشكل تام عن هذا الإقليم لصالح تركيا ((١)) .

وفي القرار الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٨ في ما يخص وضع اللواء الجديد اشترط اجراء الانتخابات الأولى لمجلس اللواء بوساطة لجنة يعينها رئيس مجلس العصبة على ان تكون مهمتها - كما تنص المادة ١٥ من القانون الاساسي للواء - تنظيم ومراقبة الانتخابات الاولى في اللواء . وعملا بهذا القرار عين رئيس مجلس العصبة اعضاء اللجنة وهم : المسيو جاك لا كرانج وهو بلجيكي شغل سابقاً منصب سكرتير عام في اللجنة المختلطة للهجرة اليونانية - البلغارية . والمسيو فان در ماندرا وهو هولندي ، شغل سابقاً منصب مفتش ناحية في استفتاء منطقة السار ، والمستر ريد وهو بريطاني ، عضو سابق في مجلس سيلان التشريعي (ومنظم دستور سيلان الجديد) والمسيو ريمرز ، نرويجي شغل سابقاً منصب قاض في المحكمة العليا لاستفتاء السار ، ومحام في المحكمة العليا في النرويج . والمسيو روجر سكرتان ، سويسري استاذ في القانون في جامعة لوزان ((٢)) .

وعقدت اللجنة اجتماعاً في ١١ شباط ١٩٣٨ فانتخبت المستر ريد رئيساً والمسيو فان در ماندرا نائب لرئيس اللجنة ، ثم تركت اللجنة جنيف وسافرت الى انقرة حيث استقبلتها الحكومة التركية و اقامت يوماً واحداً هناك ، ثم وصلت اللجنة لواء الاسكندرونة في ٢٠ شباط ١٩٣٨ ، وفي اثناء بقائها في اللواء زارت اللجنة المفوض السامي في بيروت وتبادلت معه بعض الآراء ، كما زارت الحكومة السورية في الشام ، وقامت اللجنة اثناء بقائها في اللواء بدرس واعداد ما يلزمها من المعلومات لوضع قانون الانتخابات ، وقد حصلت على الاحصاءات ودراسة حالة اللواء من السلطة المحلية ومن ممثلي الطوائف المختلفة ، وقد قامت بزيارات الاقضية وبعض النواحي لتتعرف بنفسها على حالة السكان وأوضحت لهم النظام الانتخابي الذي سيجري في

(١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٧٤ .

(٢) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

اللواء ، ولذلك أوضحت للممثلين المحليين بعض الشروط التي يجب ان تتخذ في الاطوار الاولى من التسجيل ، ونص قانون الانتخابات او التعليمات على ان يكون للجنة السلطة العليا في ما يتعلق بكل امور الانتخابات الاولى تنظيماً ورقابة (المادة ٢) ، وعلى ان تكون الانتخابات بدرجتين اولى وثانية (المادة ٣) ، وان يعتبر ناخباً ، كل من ولد في اللواء قبل عام ١٩١٨ ضمن احكام المواد ٨ - ١٢ من نظام اللواء (المادة ٨) . اما الناخبون في الدرجة الاولى من الانتخابات فيجب ان يسجلوا اسماءهم في احدى الطوائف التالية :

(١) الطائفة التركية.
(٢) الطائفة العلوية.
(٣) الطائفة العربية.
(٤) الطائفة الارمنية.
(٥) طائفة الروم الارثوذكس.
(١) الطائفة الكردية.
(٧) طوائف أخرى.

لم تكد نسخ قانون الانتخابات الاولى تصل الى فرنسة وتركية حتى احتجت عليها الحكومة التركية بشدة في مذكرتين خطيرتين ارسلتها الى سكرتير عصبة الامم العام ضمنتها تحفظات شتى وطلبت عرض الأمر على مجلس العصبة للبت فيه ، اما المذكرة الاولى فقد ارسلتها في ١٥ اذار ١٩٣٨ وتشير فيها الى انتهاء اللجنة من وضع قانون الانتخابات الاولى وارساله الى فرنسا لتتخذ الاجراءات اللازمة ، كدولة منتدبة ، تسهيلا لتطبيقها ، اما تركيا فقد تسلمت القانون بصورة غير رسمية من سكرتير عصبة الامم العام ، وان الحكومة التركية تحتج في هذه المذكرة على عدم تعاون اللجنة مع ممثليها وانها كانت تجهل كل الجهل ما قامت به اللجنة ، الامر الذي جعل الحكومة التركية تعتقد ان اللجنة ارادت ان تواجهها بالامر الواقع دون سابق معرفة ، اما الدولة المنتدبة فقد تعاونت معها اللجنة تعاوناً فعلياً وان السلطات الانتدابية في اللواء اثرت تأثيراً فعالاً في تحضير قانون الانتخابات ((١)).

رأت الحكومة التركية ان عمل اللجنة هذا يناقض قرار مجلس العصبة تقدم تحفظها حول اعمال لجنة الانتخابات ، اما المذكرة الثانية فقد ارسلتها الحكومة التركية في ٢٤ اذار ١٩٣٨ ، وفيها اعادت ذكر الاعتراضات والتحفظات التي جاءت في المذكرة الاولى تم اضافت اليها اعتراضات

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

شتى حول محتويات قانون الانتخابات ، واهم هذه الاعتراضات يدور حول الصلاحيات المخولة للجنة في مراقبة الانتخابات كما حددت في المادة الثانية من القانون ، والحكومة التركية ترى ان عملية الانتخابات تنسم قسمين :

(١) تحضير قانون الانتخابات.

(٢) مراقبة الانتخابات.

على ان هاتين الخطوتين متميزتان الواحدة عن الاخرى ، فالاولى تتطلب لجنة تحضيرية خاصة ، والثانية تقوم بها لجنة مراقبة الانتخابات ، وترى الحكومة التركية ان اللجنة التحضيرية التي عينها مجلس العصبة قد حرمت تركية من التمثيل فيها وهذا يخالف روح قرار المجلس في ٢٩ أيار لسنة ١٩٣٧ ، كذلك تشير الى التعاون الفعلي بين اللجنة والسلطات الانتدابية في اللواء بينما اعرضت اللجنة عن الاستفادة من الحكومة التركية ، واعترضت الحكومة التركية على امور اخرى من القانون لاسيما قسوة مواد العقوبات ، وكيفية انتماء المسجلين الى طوائفهم ، والبت في من له حق الانتخابات ، وان هذه التحديدات هي قيود ثقيلة تعوق تحقيق مصلحة الاكثرية التركية في اللواء ، ولذلك فهي تحتج بشدة على قانون الانتخابات وتعترض على تطبيقه ، وفي برقية ارسلتها الحكومة التركية في ٢٥ اذار ١٩٣٨ الى سكرتير عصبة الامم العام، طلبت عرض الامر على مجلس العصبة في جلسته القابلة للبت فيه ((١)).

ان تدخل تركيا الفعلي في انتخابات لواء الاسكندرونة قد افزع بكل حق الحكومة السورية فبعثها الى التفكير في أمر تقسيم اللواء بينها وبين تركية لعلها تحتفظ بقسم منه على الأقل بدلاً من ان تخسره في النهاية بكليته ((٢))، وقد فاتحت الحكومة السورية بالامر السيد نوري السعيد ((٣)) اثناء مروره بدمشق في اوائل حزيران ١٩٣٨ وسألته ان تعرض الحكومة العراقية

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢) حسام النايف ، لواء اسكندرونة : حكاية وطن سلب عنوة ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) نوري السعيد : سياسي عراقي، ولد في بغداد عام ١٨٨٨، التحق بالكلية العسكرية في استانبول عام ١٩٠٣ ، وتخرج فيها عام ١٩٠٦ ، وعند احتلال البريطانيين للبصرة عام ١٩١٤ ، تم أسره ونقل الى الهند إلى نهاية عام ١٩١٥ ، اصبح رئيساً للوزراء في العهد الملكي للعراقي اربع عشر مرة، قتل بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢م، مراجعة : د. كمال مظهر احمد، الطبعة الأولى، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة، بغداد، ١٩٨٧م؛ سعاد رؤوف محمد شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥م، مراجعة : د. كمال مظهر احمد، الطبعة الأولى، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨م؛ ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية – العربية ١٩٤٦-١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.

توسطها لدى الحكومة التركية على اساس مبدأ تقسيم اللواء ، فأجاب السيد نوري السعيد ان تعرض الحكومة السورية الأمر بصورة رسمية على الحكومة العراقية ، وكان حينئذ وزير خارجية العراق السيد توفيق السويدي ((١)) ، وان السعيد سيبحث معه الامر مليـاً . وقد ارسلت الحكومة السورية بالفعل طلباً الى الحكومة العراقية حتى تتوسط لدى الحكومة التركية لحل النزاع على أساس مبدأ التقسيم ((٢)).

أبرقت الحكومة العراقية الى السيد ناجي شوكت ((٣)) ، وزير العراق المفوض في انقرة ، حتى يعرض توسط العراق لدى الحكومة التركية ، كما أبرقت الحكومة السورية الى ممثلها السياسي في تركيا ، حتى يتفاوض ممثلا العراق وسورية مع تركيا في قضية التقسيم ، وقد اجتمع السيد ناجي شوكت في ١ تموز ١٩٣٨ بالدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا ، وجرت مفاوضات التقسيم على الاسس التالية :

(١) تقسيم سنجق الاسكندرونة بين تركيا وسورية وايجاد حدود طبيعية بين البلدين على أن تكون مدينة انطاكية في القسم التركي.

(٢) تبادل السكان الاتراك والعرب.

---

(١) توفيق السويدي : سياسي عراقي ، ولد في بغداد في اذار ١٨٩٢، درس في مدارس بغداد واكمل دراسته الثانوية والجامعية في استانبول وباريس، ورجع الى استانبول فانخرط في سلك الوظائف الحكومية، ولما اندلعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، شارك فيها الى جانب الجيش العثماني كضابط احتياط، وفي اذار ١٩٢٠، اختير عضواً في اللجنة التي اختارت الامير عبد الله ملكاً على العراق، وعندما رجع الى العراق في تشرين الثاني ١٩٢١، عين عميداً لكلية الحقوق في بغداد ثم تدرج في المناصب الوزارية، وقام بتشكيل اول وزارة برئاسته في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ، فضلاً عن تمثيله لعضوية مجلس النواب والاعيان في العديد من الدورات ، وترأس العديد من الوفود العراقية في العديد من المؤتمرات الدولية ، عرف عنه اجادته العديد من اللغات، الى جانب اللغة العربية وهي(الانكليزية، الفرنسية، التركية، الفارسية، الايطالية) . للمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الأول ، دار الحكمة للطباعة والنشر، لندن ، ٢٠٠٥، ص١١٩.

(٢) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٣) ناجي شوكت : سياسي عراقي ، ولد ناجي شوكت في مدينة الكوت ، تلقى تعليمه الأولي في الحلة وتخرّج من كلية الحقوق في اسطنبول عام ١٩١٣ ، وعين لأول مرة بمنصب نائب المدعي العام في محكمة لواء الحلة سنة ١٩١٤، وعند اعلان الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن على التحق بجيش الثورة العربية الكبرى وشارك في حرب الحجاز، وعمل مع جمعية العهد العراقية المناوئة للاحتلال البريطاني، عُيّن متصرفا للواء بغداد ، ثم متصرفا للموصل ثم عُيّن وزيرا للداخلية في عام ١٩٢٨ ، وكلف بتشكيل حكومته في أيلول عام ١٩٣٢ واستمرت وزارته إلى آذار ١٩٣٣، وشغل منصب وزير العدل في حكومة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : حميد مطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، الجزء الثاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٧ .

(٣) ان مدينة اسكندرونة ، التي ستصبح في القسم التركي ، تبقى ميناء صالحة للتجارة السورية وذلك بمنح سورية منطقة حرة في الميناء.

(٤) الدخول في المفاوضات رأساً على هذا الأساس مع دعوة فرنسا للاشتراك فيها.

وقد أبرق ناجي شوكت هذا المشروع الى الحكومة العراقية في ٢ تموز وحاولت الحكومة العراقية اقناع الحكومة التركية ، الا ان الرئيس اتاتورك أصر على وجهة نظره . وبينما كانت سوريا تسعى لحسم الخلاف بينها وبين تركيا بالتنازل لها عن قسم من لواء الاسكندرونة، كانت تركيا في الوقت نفسه تفاوض فرنسا وتساومها بصداقتها لها في البحر المتوسط الشرقي للحصول على اللواء كافة ؛ وقد تمت هذه المساومة بعقد معاهدة في ٤ تموز ١٩٣٨ التي سمح بموجبها لتركيا باشتراكها مع فرنسا في اجراء انتخابات في لواء الاسكندرونة حتى تضمن حصولها على اكثرية تركية . وقد نصت المعاهدة على أن يتعهد الطرفان بالتشاور في ما بينها لتطبيق نظام ٢٩ أيار لسنة ١٩٣٧ ويتعهدان ايضاً بالقيام بالواجبات المترتبة على كل منها للمحافظة على نظام السنجق (المادة ٣) ((١)).

مهما يكن من امر ، أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء في ١٥ تموز ١٩٣٨، زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ ٢٢ مقعداً والعرب السوريون بـ ١٨ مقعداً، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنسا (الدولة المنتدبة على سورية) ضد الاجتياح التركي للواء الاسكندرونة وهكذا نجح الاتراك بالحصول على اكثرية رسمية في مجلس اللواء التمثيلي ، ذلك المجلس الذي اجتمع لتأليف اول حكومة في اللواء ((٢)).

و في ٢٥ تموز ١٩٣٨ اجتاز الجيش التركي حدود لواء الاسكندرونة واحتل مراكزه في مدن اسكندرونة وبيلان وقرقخان ، اما الجيش الفرنسي فرابط في انطاكية والبركة والاوردي ، وبقيت مدن ارسوز والريحانية والسويدية وكساب غير محتلة ، وقد جرت مظاهرات حماسية من قبل اتراك اللواء في استقبال الجيش التركي الذي دخل اللواء وكان المتظاهرون يهتفون بحياة الرئيس كمال أتاتورك، وتألفت لجنة الاشراف على الانتخابات من هيأة مشتركة من الفرنسيين والاتراك ، واجتمع المجلس النيابي بعد اكمال الانتخابات في ٢ أيلول ١٩٣٨ ، وقد تحمس الاتراك في ذلك اليوم فخرجوا يشهدون مرور النواب اثناء سيرهم الى ندوة الاجتماع وقد احتشد الجند التركي والفرنسي ، وفي مقدمته جواد آجق القائد التركي . وفي الساعة العاشرة من يوم ٢ أيلول السنة

(١) حسام النايف ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(٢) خورشيد حسين دلي، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

١٩٣٨ افتتحت الجلسة برئاسة أكبر النواب سناً وجرت المناقشة باللغة التركية فقط مع ان نظام اللواء نص على أن تكون اللغتان : العربية والتركية رسميتين ((١)).

تزامنت تلك الأوضاع مع وفاة مصطفى كمال اتاتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ((٢)) ، والذي اعلن « ان القضية الكبرى التي تشغل أمتنا ليلاً ونهاراً هي مصير الإسكندرونة، ومالكها الحقيقي هي تركيا، علينا أن نركز على هذا الأمر بجدية، هذه هي القضية الأكبر بيننا وبين فرنسا، التي نوليها دائمًا أهمية كبيرة للصداقة « ((٣)) ، وفي هذا الشأن اصدر أوامره في الأيام الأخيرة من حياته بأعاد تسمية لواء الاسكندرونة باسم (هاتاي) ، وادى بروز خطر الحرب ، الى تحسن ملحوظ في علاقات فرنسا مع تركيا ، على امل محاولة كسبها الى جانب الحلفاء ، او ضمان وقوفها على الحياد في أي صراع مسلح مع المانيا ، وامام تلك التطورات بات من المؤكد التوصل إلى اتفاق وثيق بين تركيا وفرنسا فيما يخص تلك القضية ((٤)) .

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٢) أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي ، بنغازي ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦٨ .

(3) Figen Atabey, Hatay'ın anavatana katılma süreci, Avrasya Uluslararası Ara¸stırmalar Dergisi, Cilt: 3 , Sayı: 7, (Yıl 2015), P. 195.

(٤) تمام قيس، العلاقات السورية – التركية : الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، ٢٠١٥، ص ١٣٦ – ١٣٧ .

المبحث الثالث
التنازل الفرنسي للواء الاسكندرونة لصالح تركيا عام ١٩٣٩

بدأت الصحف الأجنبية تتكلم عن الاتفاقيات الفرنسية التركية، فذكرت جريدة التايمز البريطانية : أن فرنسا وتركيا وصلتا إلى عدة اتفاقيات بشأن لواء إسكندرونة، وأن القوات التركية بدأت بالدخول إلى اللواء ، وفي ٧ كانون الثاني ١٩٣٩ رفض جميل مردم بك رئيس الوزراء السوري بصورة قاطعة الاتفاقيات التركية، وقال عنها: « إنها قامت ضد مصالحنا وبدون رغباتنا وبالرغم من رغبتنا بإقامة علاقات طيبة مع جيراننا من الشعب التركي... فإننا سوف لا نتوقف عن المطالبة بوضع حلٍّ لهذه القضية الحيوية بالنسبة لنا وأن يتماشى الحل مع مصالحنا، إننا لا نعترف بالإجراءات الجارية هنا، وسوف لا نعترف بها أبداً» ، كما أرسلت الحكومة السورية احتجاجاً قوياً إلى كل من الحكومتين التركية والفرنسية، ترفض فيه المباحثات التي جرت في أنقرة التي لا تحترم فيها حقوق الأغلبية العرب من السكان ((١)).

أما فرنسا، فقد صرح جورج بونيه وزير خارجية فرنسا ، مفسراً سياسة فرنسا مع تركيا، أنه: « كنّا في ذلك الحين منهمكين في خوض غمار معركة ضارية بل دموية مع تركيا، والتي كان لموقعها الاستراتيجي في حوض المتوسط بالغ الأهمية، الأمر الذي أدركناه إبان سنوات الحرب العالمية الأولى، كان يتعين علينا أن نتجنب مهما كلف الثمن الوقوع في الخطأ ثانية، ورداً على ذلك فإننا كنا بأمس الحاجة إلى صداقة تركيا، كذلك من أجل الحصول على دعم روسيا ، لأن علاقات البلدين كانت في تلك السنين من أروع ما يكون ... وعليه عرضت على تركيا أن نسوي الأمور في اللواء سوية، وأن نتوج ذلك بالتعامل الودي بالاتفاقيات والمعاهدات» ((٢)).

تنازلت الحكومة الفرنسية نهائياً لصالح تركيا في ٣٣ حزيران عام ١٩٣٩ ، ضاربة ببنود (عصبة الأمم) وبالتزاماتها الدولية عرض الحائط ، اما الأسباب التي ادت بالحكومة الفرنسية الى اتخاذ هذه الخطوة ، تتمثل اولاً : بنصائح الحكومة البريطانية لها بضرورة إرضاء تركيا وبالاسراع في توقيع اتفاقية معها. ثانياً : رغبة فرنسا الحصول على حلفاء جدد في مرحلة كان فيها العالم يتجه بسرعة نحو الحرب ، لقد كان لتنازل فرنسا عن لواء الاسكندرونة ، لصالح تركيا نتائج سريعة لة ، اذ ان ذلك ساهم في ايقاف المفاوضات التي كانت دائرة بين تركيا وبين الاتحاد السوفياتي

(١) حسام النايف ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤ .

حيث ان هذا الاخير كان يسعى الى الحصول على تعهد الحكومة التركية في اغلاق المضائق بوجه السفن الفرنسية والبريطانية ((١)).

ومن جهة ثانية ، فقد سرعت المفاوضات الثلاثية : البريطانية - الفرنسية - التركية ، التي صدر عنها ميثاقاً دفاعياً ، في ١٩ تشرين الأول من عام ١٩٣٩ ، قضى بالمساعدة والتعاون بين الاطراف الثلاثة اذا ما تعرضت بعدى الدول الثلاث لعدوان خارجي ، ونشير هنا الى ان النص وان اتى بشكل عام الا انه بالواقع كان موجها ضد المانيا ، والدليل على ذلك هو البروتوكول السري الملحق بهذا الميثاق ، والذي يقضي بترك الحرية لتركيا بالاخذ بهذا الميثاق أو عدمه، وذلك في حال ان الحرب وقعت بين حليفتيها بريطانيا وفرنسا ، وبين الاتحاد السوفياتي ((٢)).

وبعد شهر غادر آخر الجنود الفرنسيين من اللواء ، وتم نفي عشرات الآلاف من العرب والأرمن ، وفي نظرهم فقدت فرنسا مصداقيتها ، ووصفوا التراجع الفرنسي عن وعودهم بالتراجع المخزي ، حتى اطلقوا على الصفقة الفرنسية – التركية ، تسمية «ميونيخ» الشرق تشبيهاً لمعاهدة ميونخ التي تنازل فيها الفرنسيون والبريطانيون عن منطقة السوديت التابعة لتشيكوسلوفاكيا لصالح الالمان ، وعلى هذا الاساس ، فقد كان لواء الإسكندرونة هو الثمن الذي دفعته فرنسا لضمان حياد تركيا في حال اندلاع الحرب ((٣)) .

وبحلول نهاية عام ١٩٣٩ أصبحت هاتاي جزء من تركيا، فقد تم العمل بالإدارة التركية وتطبيق القانون التركي، وألغيت التشريعات السابقة جميعها مثل: الشريعة، وأنظمة القانون العثماني، ومراسيم المندوبية العليا الفرنسية، كما أصبح الرئيس ورئيس الحكومة عضوين في البرلمان التركي، وعندما قدم طيفور سكمان رئيس جمهورية هاتاي لأداء اليمين كنائب تركي صرح للصحافة بقوله: «على الرغم من أني رسمياً رئيس دولة هاتاي لست في الحقيقة سوى موظف معين في هاتاي، حتى أطبق وأنفذ أوامر الزعيم الخالد أتاتورك والرئيس عصمت أنيونو» ((٤)).

والجدير بالذكر أن إعلان دولة هاتاي كان خطوة غير دستورية وخرقاً للقانون العام؛ لأن المجلس المنتخب الذي أعلن لم يحمل طابعاً تمثيلياً؛ لأن ٥٥ ٪ من مقاعده منحت للطائفة التركية التي لا تشكل سوى ٢٣ ٪ من سكان اللواء، كما أن إعلان دولة هاتاي يعد خرقاً للقانون

(١) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٥ .

(3) Yucel Bozdaglioglu , Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach , Routledge Taylor & Francis , New York, 2003 , PP. 100 – 101 .

(٤) حسام النايف ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

الدولي؛ لأنه تم رغماً عن إرادة سورية حكومة وشعباً على أرض تملك الدولة السورية كامل حق السيادة القانونية والفعلية عليها . وفي تصريح للصحافة التركية، وصف الرئيس طيفور سوكمان الوضع القانوني المتميز لهاتاي واستقلالها وصفاً بليغاً حيث قال: « إن سياستنا الخارجية يمارسها عن معرفة ودراية مفوض تركي كامل الصلاحية هو جواد أجيقالين، أما حقوق رعايانا فيكفلها لهم بكل إخلاص وأمانة القنصل العام فتحي دنكي « ، ومما يدل على انتهاك صارخ للنظام والقانون الأساسي الذي نصت مادته الأولى: أن شؤون اللواء الخارجية تديرها الدولة السورية ((١)).

وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا بعد ان وقع البلدان اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم «هاتاي» ، اما سوريا لم تقبل بضم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتى الآن لا يزال موقع اسكندرونة يظهر على الطوابع والخرائط السورية، إلا أن ظروف الصراع في المنطقة وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف ((٢)).

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

(٢) خورشيد حسين دلي، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

الخاتمة

· ان دراسة جذور أزمة لواء إسكندرونة تبين علاقتها الواضحة بسياسة فرنسا العامة في شرقي البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ ، فالحركة الوطنية العربية، واحتمال إنشاء مملكة عربية تدعمها بريطانيا، كان متناقضاً بشكل واضح مع مصالح فرنسا عميقة الجذور والتقليدية، وطموحاتها السياسية في شرقي البحر المتوسط.

· إن السلطنة العثمانية قد ضمت مناطق الشرق الأوسط جميعها في سلسلة من التقسيمات الإدارية رسمت حدودها، دون النظر إلى اعتبارات العرق واللغة والدين، ولكن الفرنسيين بدؤوا بتقسيمات في هذه المناطق بحيث أصبحت تتألف من وحدات أصغر تتمتع باستقلال محلي، وفي سياق هذه السياسة أنشأت السلطات الفرنسية لواء إسكندرونة الذي لم يكن موجوداً في السابق، قبل أن تمنح عصبة الأمم الوصاية لفرنسا بوقت طويل، وقبل احتلالها الفعلي للأراضي السورية.

· إن نظرة فاحصة لفرنسا وسياستها تجاه تركيا من البدء حتى النهاية تبين أن لهذه السياسة أساس ثابت، في النزاع على السلطة، جدي وقوي في المنطقة. فمنذ جلاء الفرنسيين عن كيليكية نتيجة لهزائم عسكرية هناك، منح حكم ذاتي إداري تام على شكل نظام خاص في اللواء، من قِبل فرانكلين - بويون، وكلا العملين كان الهدف منهما الرد على تحركات الإنكليز واليونان في بحر إيجة والمتوسط، وحتى التطورات الأخيرة ضد ألمانيا وإيطاليا، كانت الإسكندرونة أداة سهلة تستخدم في كل مرحلة لتعديل حسابات الصداقة والتعاون الفرنسية - التركية.

· يعد التوقيع على المعاهدة الفرنسية - السورية لعام ١٩٣٦ وتوقيع انتهاء الانتداب الفرنسي على سورية أعطى فرصة سانحة لتركيا لطرح مسألة مستقبل السيادة على لواء إسكندرونة. ومع أن الخلاف كان في ظاهره مسألة فرنسية - تركية، فإنه في الواقع نزاع إقليمي بين سورية وتركيا، ولما كان الانتداب مازال قائماً، وبالتالي لما كانت سورية لا تملك سلطة الإشراف على شؤونها الخارجية؛ فإن رعاية مصالحها وحقوقها كانت طبعاً ضمن سلطة فرنسا وبالنهاية سلطات عصبة الأمم.

المصادر

اولاً : العربية

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٢- أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي ، بنغازي ، ٢٠١٣ .

٣- اندرو مانجو ، اتاتورك : السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، ابو ظبي ، كلمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ .

٤- تمام قيس، العلاقات السورية – التركية : الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

٥- حسام النايف ، لواء اسكندرونة : حكاية وطن سلب عنوة ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١٣ .

٦- حميد مطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، الجزء الثاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦.

٧- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، اتحاد الكتاب العرب، بيروت ، ١٩٩٩ .

٨- رضا هلال ، السيف والهلال : تركيا من اتاتورك الى اربكان والصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٩- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٨٣.

١٠- رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة من الاسكندرونة الى البلقان ، رياض الريس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ .

١١- سعاد رؤوف محمد شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥م، مراجعة : د. كمال مظهر احمد، الطبعة الأولى، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.

١٢- ضابط تركي سابق ، الرجل الصنم : مصطفى كمال اتاتورك ، ترجمة عبدالله عبدالرحمن ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٣ .

١٣- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢م، مراجعة : د. كمال مظهر احمد، الطبعة الأولى، شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة، بغداد، ١٩٨٧.

١٤- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

١٥- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الاول، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ .

١٦- ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية – العربية ١٩٤٦-١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.

١٧- مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة ، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، ١٩٥٣ .

١٨- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الأول ، دار الحكمة للطباعة والنشر، لندن ، ٢٠٠٥.

١٩- نزار كريم جواد ، الثورة السورية عام ١٩٥٢ وتطور الحركة الوطنية السورية ، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية ، كلية التربية / جامعة صلاح الدين ، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠٠٧ .

٢٠- هـ. س. ارمسترونغ، مصطفى كمال الذئب الاغبر، دار الهلال للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٥٢ .

ثانياً : الاجنبية

1- Figen Atabey, Hatay'ın anavatana katılma süreci, Avrasya Uluslararası Ara¸stırmalar Dergisi, Cilt: 3 , Sayı: 7, (Yıl 2015).

2- Frank N. Magill, The 20th Century: Dictionary of World Biography, Volume 7, Taylor & Francis Publisher, 2013.

3- Yucel Bozdaglioglu , Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach , Routledge Taylor & Francis , New York, 2003.

4- Yücel Güçlü, Turco-French Struggle for Mastery in Cilicia and the Ankara Agreement of 1921, The International History Review, Vol. 23, No. 3 , Published by: Taylor & Francis, Ltd., (Sep., 2001).